العدد(1372) السنة السادسة- الثلاثاء (18) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هل يستطيع أوباما أن يحل ميراث بوش القانوني المعقد؟

ترجمة: نجاح الجبيلي

حين يصبح باراك رئيساً في كانون الثاني فإنه سيواجه الميراث القانوني المثير للجدل لإدارة بوش.

من امتياز السلطة التنفيذية الموسع إلى التكتيكات المتصلبة في الحرب على الإرهاب، يجب على أوباما أن يقرر ماذا سيتخلى عنه وماذا سيقبله.

ولا يمكن أن تكون الرهانات أعلى.

فمن ناحية، فإن الأحرار المدنيون وبقية نقاد إدارة بوش قد يشعرون بأنهم مخدوعون إذا لم يتحرك أوباما على نحو مغامر لإبطال السياسات القانونية والذين يعتقدون بأنها خرقت الدستور والقانون الدولي.

ومن ناحية أخرى، يخاطر أوباما بإبعاد بعض المحافظين الأمريكان وبعض المسؤولين في القوات العسكرية والأمنية إذا هو يبحث عن احتجاز المسؤولين المعرضين للمحاسبة بسبب هذه السياسات التوسعية.

وهذه هي بعض القضايا القانونية التي تواجهه:

× كيف يغلق سجن غوانتانامو في كوبا؟ فقد تعهد بغلقه لكن ما مدى السرعة التي سيفعل بها ذلك حين يحتجز بعض المحتجزين الذين لا ترغب أي إدارة بإطلاق سراحهم؟

× أعلن أوباما أن أساليب التحقيق الإكراهية مثل صب الماء× هي غير دستورية وغير شرعية لكن هل يحقق قسم التحري التابع له أو يقاضي مسؤولي إدارة بوش الذين أمروا أو أجازوا مثل هذه الأساليب.

× هل تضغط الإدارة الجديدة على تعلم المدى الكامل لنظام التصنت الالكتروني التابع لإدارة بوش ونشاطات مناجم المعلومات لتقليص بعضها أو تعليقها؟

× مارست إدارة بوش سيطرة محكمة على قسم العدالة بتعيين الذين يميلون للجمهوريين وإبعاد أولئك الذين يعدون خونة. فهل يمنح أوباما القسم استقلالية أيديولوجية أكبر؟

إن إبطال بعض السياسات يحتاج إلى وقت.

ومع وجود ٣١٦ من المحافظين المعينين في المحاكم الفيدرالية خلال السنوات الثماني الأخيرة قد يحاول أوباما أن يقلب المحاكم ويعيدها إلى المركز وأحياناً إلى اليسار بمرشحيه. وقد يغير من نزعة المحكمة العليا باستبدال اثنين أو ثلاثة من القضاة الذين من المحتمل أن يتقاعدوا حالاً.

الأحرار المدنيون، الذين يشعرون بالتشجع بوجود الديمقراطيين في البيت الأبيض، أدرجوا قائمة طويلة من الإجراءات التي يعتقدون أن على أوباما أن يتخذها حالما يتسلم سدة الحكم. ويقولون بأنه ليس على أوباما أن يغلق سجن غوانتانامو فقط بل عليه أن يلغي حصانة شركات الاتصالات التي ساعدت في إنشاء نظام التصنت السري وأن يحظر السجون السرية للسي آي أي ويحقق وربما يقاضي مسؤولي الإدارة بسماحهم باستعمال وسائل التحقيق المثيرة للجدل.

يقول أنتوني د. روميرو المدير التنفيذي لاتحاد الأحرار المدنيين الأمريكان والذي قاد العديد من التحديات لسياسات إدارة بوش في محاربة الإرهاب، بأن أوباما قد يحارب في أغلب هذه الجبهات « في اليوم الأول» بإصدار أوامر مثل إغلاق غوانتانامو.

وقال:»إذا لم يتصرف بسرعة فإنه يخاطر بإظهار الشعب الأمريكي وقد جرى تضييع آماله وتفاؤله ويعزز من التشاؤم العميق للشعب بأن السياسة الأمريكية في واشنطن هي كالعادة».

وعلى الرغم من أن أوباما قد يحظر التعذيب بصب الماء وبقية الأساليب العدوانية ما أن يتسلم مهامه، فإن مقاضاة مسؤولي الإدارة لن يكون تحدياً قانونياً له فحسب لأن القانون منح لهم الحصانة بل أيضاً سيراه الجمهوريون موضع خلاف شديد.

إن التعامل مع ذلك الموقف الهام قد يكون من بين المعضلات القانونية الصعبة التي يواجهها أوباما مبكراً في إدارته بسبب الضغط من اليسار واليمين.

يقول «سانفورد ليفنسون» بروفسور القانون في جامعة تكساس:» سيكلف الثمن غالياً إذا ما الشعب قاضى لكن الأمر نفسه سيحدث إذا ما هم رفضوا أن يأتوا دون عقاب.

وهو يخمن بأن أوباما قد يتجنب الخلاف بمساعدة إدارة بوش. إذا ما أصدر الرئيس بوش اعتذارات استباقية ليتجنب المقاضاة فإن على إدارة أوباما أن تشكل هيئة محلفين من الحزبين مشابهة للجنة أحداث ١١ أيلول للإشراف على التحقيق.وما أن يعتذر المسؤولون المتورطون في الخلاف حتى سيحتاجون إلى مناقشة تفاصيل حول السياسات لأنهم غير قادرين على تأكيد حقهم في «البند الخامس»×× ليتجنبوا تورطهم في الجريمة.

فما الشخص الأفضل لرئاسة هذه اللجنة؟ ويعتقد ليفنسون بأنه جون ماكين الذي شجب أساليب التحقيق حين كان في سباق الرئاسة مع أوباما.

قال ليفنسون:» سيكون هناك دعم واسع إذا ما سلمت إدارة أوباما اللجنة إلى شخص مثل مكين. وأغلب الناس سيقدرونها ليس لأنها ثأر ديمقراطي بل مسح ضروري لحدث في تاريخ أمريكا الحاضر كان له كلفة باهظة علينا حول العالم».

السناتور الديمقراطي ديانا فينشتاين من كاليفورنيا وهي عضو كبير في السلطة القضائية لمجلس الشيوخ ولجان الأمن خمنت بأن أوباما سيتحرك لغلق غوانتانامو على وجه السرعة. وستعيد تقديم تشريع للعمل على ذلك السنة القادمة.

وتضيف:» من المحتمل أن شيئاً خطراً سيحدث.إنها مسألة وقت».

وعلى الرغم من أن مشكلة غوانتنامو لن تكون شائكة مثل مسائل وسائل التحقيق والاحتجاز دون اتهامات والتصنت إلا أنها تحتاج إلى وقت للغلق أكثر مما يرغب به أوباما بسبب مسألة التعامل مع الإرهابيين من الصنف الأول.وقد تنهي إدارة أوباما نقلهم إلى السجون المنتشرة في الولايات المتحدة كما أنها ستصنف من يجب أن يبقى في السجن وإلى أين سيرسل الآخرون.

قسم العدالة في إدارة بوش اختار معارضة إطلاق سراح العديد من المحتجزين حسب أوامر من المحكمة حتى بالنسبة لأولئك الذين أطلق سراحهم العسكر.أما القاضي الأعلى لإدارة أوباما فمن المحتمل أن يخفف من ذلك الموقف ويبدأ في إطلاق سراحهم بمراقبة المحكمة أو ربما يأمر بمراجعات قانونية لكل المحتجزين.

وستشغر مقاعد ٣٦ محكمة محلية و ١٥ محكمة استئناف. وقرارات محاكم الاستئناف نافذة للولايات المتعددة. إن من يملأ المقعد الشاغر لمحكمة الاستئناف التاسعة في سان فرانسيسكو مثلاً سوف يصوغ قانوناً يغطي تسع ولايات غربية.

لهذا السبب فإن شواغر محاكم الاستئناف ستصبح ساحات معركة. في الدائرة الرابعة لمحاكم الاستئناف والتي تشمل ٥ ولايات بضمنها كارولاينا الشمالية والجنوبية تخلفت الشواغر بعد ثماني سنوات.

وتفكر الجماعات القانونية بشكل محسوس في التركيز على تعيين فعال للنساء في المحكمة العليا حيث المرأة الوحيدة هي «القاضية روث بادر غينسبرغ والمرشحة القوية هي القاضية سونيا سوتومويور وهي المرأة الأولى من البلدان الهسبانية التي تخدم في الدائرة الثانية لمحاكم الاستئناف. والأخرى هي من مدرسة هارفارد للقانون «دين إيلينا كيغان» التي تخرجت مثل أوباما في مدرسة القانون التابعة لجامعة شيكاغو.

إن التعيينات دون المحكمة تستطيع أن تصوغ أيضاً القانون بطرق مهمة. إن من يعينه أوباما قاضياً عاماً والمواقع العليا الأخرى في قسم العدالة قد يحرك القضايا الساخنة باتجاهات جديدة مثل السيطرة على السلاح والهجرة. وبعد التعهد بمعالجة الأزمة المالية والقلق بشأن الاحترار العالمي قد يخصص أوباما موارد أخرى لمقاضاة جرائم البيئة والياقة البيضاء×××.

بول شارلتون أحد القضاة الخمسة الذين طردتهم إدارة بوش خمن بأن إدارة أوباما ستتخذ مقترباً مختلفاً لعقوبة الاعدام. وقد اصطدم شارلتون مع الذين عينهم بوش والذين دفعوا المدعين العامين للبحث عن عقوبة الاعدام في مجال واسع من القضايا بضمنها المتاجرة بالمخدرات. يقول:» أتوقع أن يكون هناك أكثر من استعمال حكيم لعقوبة الإعدام».

غير أن منتقدي إدارة بوش قد يكونون خائبي الأمل وهم يأملون من البيت الأبيض لأوباما أن يكون ترياقاً لما يروه استعمالاً مفرطاً للسلطة التنفيذية.

جين هيلي ، نائب رئيس معهد كاتو ومؤلف كتاب « عبادة الرئاسة: التكريس الخطر للسلطة التنفيذية في أمريكا» يقول ان توسيع السلطة الرئاسية كان فعلاً لإراديا متعلقاً بالحزبين.

ويضيف:» يميل الناس للاعتقاد إيجابيا بامتلاك سلطة تنفيذية قوية حين يكونون الوحيدين الذين يبرعون باستخدام السلطة بشكل فعلي».

من غير المحتمل أن يكون أوباما عدوانياً مثل بوش. يقول هيلي:» من المحتمل أنه سيسعى إلى البحث عن تصديق من الكونغرس وقد يكون ذلك أكثر تأثيراً في سلطة تنفيذية ناشئة مما في مقترب فردي أحادي الجانب ...»

هوامش المترجم

Waterbroading× نوع من التعذيب بصب الماء على الضحية بحيث يشعر بالغرق.

×× حقوق البند الخامس fifth amendment rights: الحقوق التي يضمنها لكل المواطنين البند الخامس من دستور الولايات المتحدة

××× جرائم الياقة البيضاء: white collar crimes الأفعال غير القانونية التي يرتكبها أشخاص من الطبقة الوسطى مثل الخداع والاختلاس والتهرب من الضرائب وسوء استخدام المال العام.

مواقف

هل ستكون هيلاري وزيرة الخارجية؟

ترجمة: نوال لايقة

وزيرة تقول طاحونة الإشاعات في واشنطن بأن باراك أوباما يفكر بإسناد حقيبة الخارجية إلى هيلاري كلينتون. إن تعيينها وزيرة للخارجية محفوف بالمخاطر، ولكن حتى رفع التوقعات محفوف بالمخاطر أيضا. لأنه إذا اختار أوباما شخصا آخر الآن، يمكن أن يبدو الأمر على أنه إذلال متعمد لمنافسته السابقة – وليس إذلاله الأول لها.

في الصيف ارتفعت آمال مؤيديّ هيلاري، لاعتقادهم بأن أوباما كان على وشك ترشيحه لها في منصب نائب الرئيس. وعندما رشح جو بايدن بدلا منها، أثار غضب مؤيديها. أوباما ليس بحاجة إلى هذا الصداع مرة أخرى.

وبسبب كل ذلك، من الغريب أن بعض التوقعات المبكرة قد ركزت على اختيار هيلاري كطريقة لمعالجة أي «انقسام» في الحزب. أي انقسام؟ لقد توحد الديمقراطيون إلى درجة لافتة خلال حملة الخريف، وعملت هيلاري بجدّ لمصلحة أوباما.

إضافة إلى أن النجاح يوحد أكثر من أي شيء آخر فوز أوباما ضمن انطلاقة لوحدة الديمقراطيين.

إذاً، ما الدافع المحتمل لاختيار هيلاري؟ أولا، حتى لو كان الديمقراطيون موحدين الآن، من المفيد ضمان آل كلينتون في صف الإدارة الجديدة. أحد كتاب نيويوركر قال، «راقبوا جيداً خلال عام واحد، سيبدأ آل كلينتون حملة للإعلان بأن إدارة أوباما فاشلة». هذا سيعدّ الساحة لهيلاري كي تنافس أوباما في انتخابات عام ٢٠١٢.

يبدو لي أن هذا مجرد جنون ارتياب، ولكن الرئيس الجديد قد يرى أنه من المفيد أن يكون حذرا. إنه تلميذ لأسلافه، وخاصة ليندون جونسون الذي قال عن إدغار هوفر: «أفضل أن يكون خارج خيمتي ويتبول خارجها على أن يكون خارج خيمتي ويتبول داخلها.»

إن منح هيلاري حقيبة الخارجية يضمن بقاءها داخل الخيمة. وسيكون من الصعب عليها بعد ذلك ترشيح نفسها للرئاسة عام ٢٠١٢ – إلا إذا أرادت ترشيح نفسها ضد أدائها نفسه، في الأقل في مجال السياسة الخارجية.

على الرغم من كل ذلك، لهذه الخطوة جوانب سلبية كبيرة. حزب اوباما قدم له الدعم لانه لم يرغب بأن يستورد الدراما العائلية لآل كلينتون إلى داخل البيت الأبيض. وإذا كلف هيلاري بحقيبة، سيؤدي ذلك إلى بقاء هيلاري – وبيل – بقربه مجددا، بكل ما لذلك من جوانب سلبية. إن آل كلينتون هم النقيض لأسلوب أوباما السياسي البعيد عن الدراما. كما أن هناك اختلافات جوهرية بين أوباما وهيلاري في ما يخص السياسة الخارجية. أوضح مثال على ذلك هو تأييدها لحرب العراق ومعارضته لها.

مع كل ذلك، لا بد من أن هذا التعيين سيكون مثيراً – ستكون هيلاري واحدة من ثلاث نساء شغلن منصب وزير الخارجية في الإدارات الأربع الأخيرة – وسيعبر هذا التعيين عن ثقة كبيرة من جانب أوباما: أي شخص في موقفه قد يخشى أن يصبح في ظل شخصية مشهورة عالميا مثل هيلاري. وبالطبع سيكون ذلك بمثابة مبادرة كريمة تجاه الـ ١٨ مليون ديمقراطي الذين صوتوا لهيلاري في الانتخابات الأولية.

معظم هؤلاء سامحوا أوباما على الفوز. ولكنه إذا لم يكلف هيلاري بوزارة، سيتوجب عليه أن يكون لديه تبرير مقنع لعدم تكليفه لها. وإلا سوف يثور غضب مؤيديها عليه من جديد.

الأزمة المالية العالمية.. إقبال كبير على كارل ماركس

أصبحت مؤلفات كارل ماركس ونظرياته عن الرأسمالية ودور الدولة في تسيير الاقتصاد، واحدة من السلع القليلة التي زادت مبيعاتها مؤخرا وسط حالة الركود الراهنة. فقد باعت دار نشر ألمانية من كتابه «رأس المال» في شهر واحد، أكثر من خمسة أضعاف ما كانت تسوقه في عام كامل.

في حديث لـ»آي بي اس» قال مدير دار النشر كارل ديتز فيرلانغو في برلين، جوين شويترومبف، التي تنشر أعمال ماركس كاملة باللغة الألمانية، أن «الإقبال كبير على مؤلفات ماركس بفضل أزمة الليبرإلية الجديدة».

وأضاف شويترومبف «إذا كانت مؤلفات ماركس تتصدر قوائم المبيعات، فهذا يعني أن المجتمع يجتاز فترة عسيرة حقا. العاصفة المإلية والركود الاقتصادي وراء إحياء نظريات ماركس».

استفاد شويترومبف من الأزمة. فقد باعت دار النشر التي يديرها أكثر من ٥٠٠ نسخة من كتاب «رأس المال» في شهر تشرين الاول وحده، تمشيا مع التوجه الذي بدأ ببداية العام الحالي.

وشرح أنه حتى عام ٢٠٠٤ «كنا نبيع أقل من ١٠٠ نسخة من كتاب «رأس المال» في السنة. أما في الأشهر العشرة الأولى من ٢٠٠٨، فقد بعنا ما يزيد على ٢،٥٠٠ نسخة. من الواضح أن الناس مهتمة بما لدي كارل ماركس من قول حول أسباب عدم نجاح الرأسمالية».

وتتجدد شعبية نظريات كارل ماركس في ألمانيا بين المفكرين إلىساريين أساسا. والآن تقدم أكثر من ٣٠ جامعة في مختلف أنحاء ألمانيا، دورات دراسية حول نظريات ماركس ومحاضرات حول كتاب «رأس المال».

وينظم غالبية هذه الدورات اتحاد الطلبة الاشتراكيين ومؤسسة «روزا لوكسمبورغ» ذات الصلة بـ»حزب إلىسار» الذي شكله شيوعيون سابقون واشتراكيون ديمقراطيون.

لكن شويترومبف يؤمن بأن «شعبية ماركس تتجاوز نطاق هذه المجموعات. ففي هذه الأزمة، نرى العديد من الناس يعودون إلى الكنيسة فيما يبحث آخرون، الأكثر عقلانية، عن جواب للمشاكل الاجتماعية يتعد الأديان، وماركس منطلق مناسب» لمثل هذا المسار.

وهناك البعض الآخر الذي يسعى إلى المزج بين الدين ونظرية ماركس، ومنهم أسقف ميونخ رينهارد ماركس ماركس، الذي لا صلة له بكارل ماركس، والذي وضع كتابا جديدا عنوانه «رأس المال»، باعت طبعته الأولى ١٥،٠٠٠ نسخة منذ شهر أيلول.

التقت «آي بي اس» الأسقف ماركس فقال «لم أهجر أبدا إغراء التحول إلى الماركسية. فأنا أؤمن بالمنشور الباباوي الذي أصدره البابا ليو الثالث عشر في عام ١٨٩١ على صورة رسالة مفتوحة للأساقفة الكاثوليكيين». وشرح أن المنشور تناول العلاقة بين الرأسمالية والعمل، وبين الحكومات والشعوب، والحاجة إلى التخفيف من وطأة «البؤس والتعاسة التي تأن تحتها غالبية الطبقة العاملة»، وأيد حق العمال في تشكيل نقابات، ورفض الشيوعية والرأسمالية المطلقة على حد سواء، ودعم حق الملكية الخاصة.

يخاطب الأسقف ماركس في مقدمته لكاتبه، الفيلسوف الثوري كارل ماركس، معربا له عن إعجابه ببعد نظره. وأكد الأسقف ل «آي بي اس» أن كارل ماركس قد «تنبأ منذ ١٥٠ عاما بالعولمة ورأي بالفعل فشل الرأسمالية». يذكر أن كارل ماركس في كتابه «رأس المال»، وصف الرأسمإلية بالتنافس الفوضوي، اللا عقلاني بل والأعمى، وراء تحقيق الربح، وطرح ضرورة إدارة الدولة للاقتصاد، من منطلق نظام قواعد عقلاني يهدف لاستئصال الفقر والظلم الاجتماعي.

وأخيرا، يذكر أن شعبية كارل ماركس لا تقتصر على ألمانيا، ففي فرنسا أفادت دار النشر «صحافة الجامعة» التي تنشر كتبه، أن مبيعاتها من كتاب «رأس المال» قد تضاعفت ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٨.

عن آي بي إس ٢٠٠٨

التفجيرات الأخيرة تظهر هشاشة المكاسب الامنية في العراق

ترجمة: علاء خالد غزالة

اغلق حاجز كونكريتي بارتفاع ثلاثة اقدام (اقل من متر)، على مدى عدة سنوات،الشارع القريب من مطعم عماد كريم الكائن في المقاطعة الشمالية، وذلك للحماية من السيارات المفخخة التي ضربت مدينة بغداد.

وتقوم الجدران بالتعريف بالكثير من تاريخ المدينة، فهي عبارة عن صفائح من الكونكريت بنيت من قبل الاميركيين او السكان المحليين، حولت المناطق السكنية الى متاهات كان الهدف منها ايقاف المهاجمين الغاضبين. وفي الفترة الاخيرة، حينما تحسن الوضع الامني، قام احدهم بازاحة بعض الجدران قرب مطعم كريم ابو وائل. ولم ينتبه اي شخص حينما قاد احدهم سيارته نوع فولكسفاغن باسات (برازيلي) من خلال هذه الفتحة ثم اوقفها بجانب الرصيف.

وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي، انفجرت العبوة المحلية الصنع الموضوعة في صندوق السيارة لحظة مرور حافلة صغيرة تحمل ٢٠ شخصا بالقرب منها، وحيث يزدحم الشارع في الجهة الاخرى من الحاجز، حسبما يقول شهود العيان والضباط الاميركيون. وما لبثت النيران ان التهمت جميع الحافلة. وبعد دقائق، انفجرت قنبلتان مزروعتان على جانب الطريق بالقرب من السيارة المفخخة، مرسلة قطعاً هائلة من الزجاج نحو رواد مطعم ابو وائل ومطعم اخر بالقرب منه، ومحطة سقوفها المصنوعة من الصفيح المضلع، كما يؤكد شهود العيان.

وقال اللواء محمد العسكري، الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع، ان ٢٨ شخصا استشهدوا في هذا التفجير بينما اصيب ٥٠ آخرون بجراح، وذلك في حديثه لقناة العربية الفضائية. لكن الجيش الاميركي يقول ان العدد الكلي للقتلى يقل كثيرا عن هذا الرقم، حيث يبلغ خمسة قتلى فقط.

يقول كريم بتعاسة، وهو يقف امام واجهة مطعمه وسط النوفذ المعدنية المهشمة والحطام المتناثر: «ليس هناك من أمن. نحن نسمع عن الأمن من خلال التلفزيون فحسب».

يقول الجيش الاميركي ان التفجيرات الاخيرة في بغداد لم تقدح موجة اكبر: فالعنف قد انفخض بشكل ملحمي خلال السنة الماضية. هناك نحو اربع هجمات في اليوم على العاصمة، مقارنة بـ ٢٤ هجمة يوميا في شهر كانون الاول الماضي، كما تشير المصادر العسكرية.

يقول البريغادير جنرال وليم كريمسلي، من الفرقة الرابعة مشاة، وهو ايضا نائب القائد العام للقوات الاميركية في منطقة بغداد: «تميل هذه الاعمال الى الانحسار مع الزمن».

غير ان تفجيرات الاثنين تظهر ان المكاسب الأمنية لاتزال هشة. وهي دلالة على انه قد يمضي وقت طويل قبل ان تهدم الحواجز الأمنية في بغداد نهائيا.

وكان بناء هذه الحواجز قد بدأ مع الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. فقد انشأ الجيش الاميركي جدرانا مقاومة للتفجير بارتفاع ١٢ قدما (٣،٦ متر)، ويبلغ وزن الواحدة منها ستة اطنان، لحماية قواعدهم ومواقعهم الحساسة. ورويدا بدأت هذه الحواجز باغلاق الطرق قرب البنايات الحكومية، والمساجد، ومراكز الشرطة، والجامعات.

كما قام السكان المحليون في الاحياء السكنية باغلاق الطرق بانفسهم، باستخدام براميل النفط، واطارات السيارات، وقطع الكونكريت، وحتى جذوع النخيل، لتحديد الدخول الى هذه المناطق. وفي عام ٢٠٠٧، قام الجيش الاميركي باحاطة مجمل الاحياء السكنية كجزء من حملتهم ضد التمرد، ما اعطاهم سيطرة حازمة على حركة الدخول والخروج.

ويقر الجيش الاميركي بالدور الكبير الذي لعبته هذه الجدران في تقليل العنف.

يقول الكابتن بريت ووكر، من الكتيبة الثانية، التابعة للفرقة الرابعة/ اللواء الرابع مشاة، وذلك اثناء حديثه لوسائل الاعلام عن جهود نصب الجدران الكونكريتية: «لا يمكنك اساءة التصرف في احد الاحياء السكنية ثم الفرار ببساطة الى حي سكني آخر». ولا يستطيع المجرمون ان يقتربوا من الكثير من المناطق المزدحمة، مثل الاسواق والمساجد، حيث احدثوا دمارا في الماضي.

وقد بدأ الجيش في الفترة الاخيرة بازالة الحواجز في المناطق التي كانت ذات مرة خطرة في بغداد، كجزء من جهود المصالحة الوطنية التي تعمل على تشجيعها بين مختلف المناطق السكنية.

يقول ووكر ان الرسالة الى الاهالي كانت واضحة: «فالرجوع الى الوضع الطبيعي هو في متناول اليد، بارادتهم وتعاونهم.»

ولكن لم تكن هناك اشارة الى ان الوضع كان طبيعيا يوم الاثنين في منطقة الكسرة شمالي بغداد، وبعد مضي عدة ساعات من التفجير كان كريم، صاحب المطعم ذو الثمانية والثلاثين عاما، متوترا وغاضبا بينما كان يلتقط قطعا من الحطام.

وهو يقول ان اغلب الضحايا كانوا من بين ركاب الحافلة الصغيرة، ومن بينهم ثلاثة اطفال. مضيفا ان عصف الانفجار ادى الى تحطيم النوافذ وتساقط قطع من سقف المطعم على رواده بينما كانوا يتناولون طعام الافطار، مسببا مقتل اثنين من الزبائن واحد العمال.

وصل الكولونيل جون هورت، قائد الكتيبة المقاتلة الثالثة، من وحدات اللواء الرابع، الى موقع الانفجار بعد حدوثه، وتوعد باعتقال المسؤولين عنه. وكان لديه اقتراح آخر كذلك: اضافة المزيد من الجدران الحاجزة في هذه المنطقة.

وقد وصف هورت، في بيان لاحق، التفجير بانه «عمل ارهابي شرير وجبان». واوضح الجيش الاميركي في بيان صحفي ان تنظيم القاعدة في العراق مسؤولة على الارجح عن هذا الفعل الشنيع.

وكانت القوات الاميركية قد استهدفت شبكات التفجير بضراوة. وحسب بيان صادر عن الجيش الاميركي، فقد تم في يوم الاثنين اعتقال الرجل الذي يزعم انه اشترك في تفجير السوق بجنوبي بغداد الذي حدث في ١٢ تشرين الاول الذي ادى الى مقتل خمسة اشخاص في الاقل.

وجاء في البيان ان هذا الرجل هو احد اعضاء تنظيم القاعدة في العراق وتم اعتقاله في منزل بغربي بغداد، حيث عثر الجنود على كمية كبيرة من صواعق التفجير واغطية العبوات الناسفة.

وفي مدينة بعقوبة، قامت امرأة انتحارية، في اليوم نفسه ايضا، بتفجير نفسها بالقرب من نقطة تفتيش في سوق المدينة تسيطر عليها قوات حراسة الاحياء التي تدعمها القوات الاميركية، وتسمى ايضا (ابناء العراق)، حسبما افادت مصادر الشرطة.

وصرح العقيد راغب العميري، المتحدث الرسمي باسم شرطة المحافظة، بان اربعة اشخاص قتلوا في هذا الهجوم، من بينهم قائد محلي لقوة ابناء العراق. وكان من بين الجرحى الخمسة عشر، صبي في الثالثة عشرة من عمره.

يقول فيصل الشمري، احد الحراس ضمن قوة ابناء العراق، ويبلغ ٣٣ عاما من العمر ان امرأة سارت باتجاه القائد احمد العزاوي. ويضيف: «كانت تتظاهر بانها تطلب المساعدة، وفي لحظات فجرت نفسها وقتلت قائدنا».

عن واشنطن بوست